المقدمة

المنهجية بمفهومها العلمي هي أحسن الطرق أو الأساليب التي يتبعها العقل البشري لمعالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما بغية التوصل إلى الكشف عن الحقيقة لاقناع الذات أو لاثباث حقيقة ما لإقناع الغير, و إذا كان القانون واسع جدا و لا يمكن للعقل البشري أن يحفظه فبإمكان العقل العادي أن يستخدم وسائل ليتعلم أو يعرف كيف يبحث عن حل أو قاعدة قانونية و إذا وجدها أن يعرف معناها وإذا عرف معناها أن يعرف كيف يفسرها الآخرين و كيف يوصل قناعته إلى العقل القارىء، و هذه الأساليب التي تعتمد هي ما يسمى بمنهجية التفكير.

تعتبر المنهجية أداة فكر و تفكير و تنظيم, فهي تعتبر أداة هامة في زيادة المعرفة و استمرار التقدم و مساعدة الطالب على تنمية قدراته في فهم المعلومات و البيانات , و معرفة المفاهيم و الأسس و الأساليب التي يقوم عليها أي بحث علمي.

كما تعتبر أداة عمل و تطبيق حيث تزود الباحث بالخبرات التي تمكنه من القراءة التحليلية الناقدة للأعمال التي يتفحصها و تقييم نتائجها و الحكم على أهميتها و استعمالها في مجال التطبيق و العمل .

كما تعتبر كذلك أداة تخطيط و تسيير حيث تزود الطالب بتقنيات تساعدهم على معالجة الأمور و المشكلات التي تواجههم , و هي كذلك أداة فن و إبداع , تتضمن طرق و أساليب و إرشادات و أدوات عملية و فنية تساعد الباحث على انجاز بحوثه و إتقانها و تجنبه الخطوات المبعثرة .

ان الهدف من تدريس مقياس المنهجية القانونية هو إرساء المنهج العلمي بما يمثله من طرق و أساليب تسمح بترسيخ قدرات الطالب على الفهم و التفسير و اكتساب كيفية تنظيم دراسته و إعداده للقيام بمهامه في حياته الأكاديمية و المهنية بمسؤولية و على أحسن وجه .